المرأة تعود إلى الغياب.. وتنازل جديد يرفع العدد إلى 5.. وإصرار على دخول وجوه جديدة للبرلمان

24 متقدماً جديداً يرفعون إجمالي المرشـ

كتب مصطفى كامل وفارس العيدان

تقدم في اليوم السادس من فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الامة في فصله التشريعي الرابع عشر 24 مرشحا باوراق ترشيحهم الى ادارة شؤون الانتخابات في وزارة الداخلية ليبلغ بذلك اجمالي المرشحين منذ فتح باب الترشيح 94 مرشحا ومرشحة بواقع 91 مرشحا وثلاث مرشحات في حين تنازل خمسة مرشحين حتى أمس، بعد تنازل مرشح جديد.

قال نايف الفضلي مرشح الدائرة الثانية، بادرت بالتقدم للترشح نظرا للمعطيات الحالية والوضع الخير مرغوب فيه على الساحة السياسية بغض النظر عما اذا كنت اؤيد ما يحدث او اعارضه، الا اني ارى انه من الضروري المساهمة في عملية الموازنة ولابد من ان تكون هناك مرونة، لذا بادرت لأكون ضمن من يرسمون السياسة القادمة ويساهمون في سيادة النظام والقانون.

واضاف، لدي نقاط معينة في برنامجي الانتخابي يأتي في مقدمتها الاهتمام بالموظف العادي والمتقاعد، اضافة الى علاج قضية الوافدين والاثر السلبي لوجودهم في البلاد مع احترامنا للجميع فلابد من العمل على انشاء هيئة عليا تنظم استقدام الوافدين من اجل التقنين ورفع الجودة واقرار النظام.

الفضلي: أسعى إلى علاج قضية الوافدين وأثرهم السلبي على البلاد بإنشاء هيئة عليا تنظم استقدامهم

البوص: بعض أقطاب المعارضة شوهوا الديمقراطية وعملوا على قمع الرأي الآخر

ولفت الى ان من الآثار السلبية للوافدين، الزحمة المرورية التي تشهدها البلاد وما يقوم به من عمليات تجارية تكون غير متاحة للموظف الكويتي المرتبط بدوام وعمل صباحي.

واوضح ان من اهم ما سيعمل عليه هو الاهتمام بقضايا المتقاعدين الذين يعانون من عدم تمتعهم باي امتيازات وكذا وكبار السن، لذا هدفي الأول هو الاهتمام بقضايا المواطن والموظف الكويتي الذي يعول اسرة.

وعن ايجابيات الصوت الواحد قال: له العديد من الايجابيات وتحديدا للشباب المرشحين للمرة الاولى، لولا الصوت الواحد ما اقدمت على الترشح فنحن الاقليات ينفعنا الصوت الواحد اكثر ويستطيع المؤهل من المرشحين أن يصل، بينما اربع اصوات مع تأييدي الكبير لمن نجح للمرة السابقة الا اني ارى انه مع هذا القانون فلن تكون لي فرصة للنجاح والتي التمسها اكثر مع الصوت الواحد، خاصة انني ارى في نفسي اني استطيع ان اقدم شيئا لهذه البلد.

من جانبه، اكد مرشح الدائرة الخامسة سعد البوص ان الأمير له الحق المطلق حسب المادة 71 من الدستور باصدار التشريعات والقوانين، فكان تعديل آلية التصويت التي اتاحت الفرصة لجميع الشرائح بالترشح لمجلس الامة، آملا ان يكون المجلس القادم ذا رؤى عاقلة ومتفهمة تساعد الأمير والحكومة في الوصول الى بر الأمان.

وأضاف البوص ان بعض اقطاب المعارضة شوهوا الديمقراطية ومفهوم المعارضة وعملوا على قمع الرأي الآخر، حيث لا يوجد مقاس معين للديمقراطية بل هي تتسع للجميع والشعب صاحب القرار في اختيار ممثليه، مطالبا المواطن ان يهب الصوت لمن يستحقه حسب القناعات وبعيدا عن التشنج لا سيما بان الكويتيين لديهم سعة الصدر وقبول الرأي الآخر.

بدوره قال مرشح الدائرة الخامسة المهندس جاسم القلاف ان هدف من الترشح هو ما وصل اليه الوضع السياسي من سيئ الى اسوأ، مشيرا الى ان الكويت كانت لديها الفرصة الذهبية قبل 20 عاما ان تتطور وتعود رائدة في المنطقة، الا انه للأسف تسبب ضيق افق البعض وسعيهم وراء النفوذ والمصالح الشخصية حال ذلك دون تطور الكويت.

واضاف، ان الكويت عبارة عن لوحة جميلة من الفسيفساء بها الكثير من المكونات والشرائح المتعددة ولا يمكن لأي مكون ان يطغى على المكون الآخر وان حدث ذلك ستفقد الكويت رونقها وجمالها، فنحن جميعا شركاء في هذا الوطن وهناك العديد من الأساليب التي يمكن من خلالها علاج اي مشاكل ومواجهة اي ازمات.

من جانبه استعرض مرشح الدائرة الخامسة فيصل الهاجري ابرز ملامح برنامجه الانتخابي والذي تركز على انسلمة القوانين الحالية وانشاء محاكم فيما يخص المصارف والبنوك والمحاكم الشرعية الى جانب تعريبة المناهج الدراسية وتطوير المنظومة التعليمية لتواكب التطور الذي يشهده العالم من حولنا، اضافة الى اقامة الجامعات المتخصصة في محافظتي الجهراء والأحمدي، اضافة الى انشاء المدن الطبية المتكاملة واستبدال المستشفيات الحالية لتجعلها مراكزا للأبحاث، مشيرا الى مطالبته بفتح باب التقاعد بعد 20 عاما من العمل دون شروط ورفع سقف الراتب التقاعدي الى الفي دينار، للقضاء على البطالة المقنعة مع اعطاء كل مواطن لم يحصل على شالية او مزرعة او جاخور، ارضا صناعية بمساحة الف متر للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني ودعم الشباب في مشاريعهم الصغيرة.

بدوره، قال مرشح الدائرة الثانية جمال ادريس ان احد اهم اسباب نزوله الانتخابات الحالية هو محاولة اعادة الوحدة الوطنية واللحمة التي جبل عليها اهل الكويت كافة خاصة وان مايحصل الآن هو دخيل على المجتمع ولايمت للكويت وتقاليدها بصلة، مشيرا الى اهمية الالتفاف حول الاسرة الحاكمة «اسرة الخير - اسرة ال الصباح متمثلة في سمو امير البلاد وتوجيهاته ونقول لسموه السمع والطاعة».

واعرب عن امله في ان تكون المشاركة في المعركة الانتخابية مثل سابقاتها في السنوات الماضية مشيرا الى ان من يريد المقاطعة هذا شأنه لكننا نقول للجميع كويتنا «تستاهل» داعيا الجميع الى المشاركة الايجابية معتبرا ما يحدث في الكويت من حراك شعبي وسياسي هو سحابة صيف سوف تزول في القريب العاجل.

من جهته، طالب مرشح الدائرة الاولى هاشم السيد هاشم المجتمع الكويتي بضرورة استخدام حقه الدستوري في العملية الانتخابية بالترشيح والتصويت مشيرا الى ان المقاطعة لا تفرز ولا تاتي باعضاء قادرين على العمل من اجل الكويت متوقعا وصول نسبة التغيير في المجلس المقبل الى 70 في المئة معتبرا هذه النسبة جيدة لافتا الى ان المواطن الكويتي مل الوجوه القديمة التي لاهم لها الا تعطيل مسيرة التنمية والمعارضة من اجل المعارضة.

من جانبه، قال مرشح الدائرة الثالثة عبدالعزيز سالم حمدان ان ترشيحي للانتخابات هي تلبية لدعوة سمو الامير ولخدمة البلد بعيد عن المهاترات السياسية، منوها على ان ما يحدث لا يضر عاقل، مشددا على ان الكويت بخير في ظل الراعية السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد.

وتابع الحمدان ان الديمقراطية هي الاستماع للرأي والرأي الاخر والمناوشات التي تحدث حاليا بين المعارضون والمؤيدون قد تحدث داخل أي بيت، وبين ان المشكلة الكبيرة التي تهمنا الان هي التخلص من العرقية والطائفية التي تجتاح الكويت.

واضاف ان مع اشهار الاحزاب ولكن بشرط وضع ضوابط وقوانين قوية تضمن ان تكون ميول الحزب وتوجهاته للدولة.

بدوره طالب مرشح الدائرة الثالثة طارق عبد الله الحمود الحكومة بضرورة الصمود لمرسوم بقانون بالصوت الواحد وضرورة السمع والطاعة لأولي الأمر، لافتا الى ان الكثير من اعضاء المجلس المنحل كانوا يسعون الى تغيير قانون الانتخابات، مستغربا من الحالة التي وصل اليها المجتمع الكويتي في المعارضة من اجل المعارضة فقط، مؤكد على ضرورة ان يلفظ المجتمع الكويتي هؤلاء المنتفعين من مناصبهم ويدعون المعارضة.

القلاف: الكويت لوحة جميلة من الفسيفساء بها الكثير من المكونات وطغيان إحداها يفقد البلاد رونقها

واستغرب الحمود من صدور قانون تجريم الفرعيات الى ان جميع الأعضاء السابقين هم نتاج وافراز الفرعيات، متسائلا اليس هذا من العبث من الأعضاء وعدم تفعيلهم للقوانين، مطالبا باحداث عملية تغيير وضخ وجوه جديدة في المجلس القادم.

من جانبه، قال مرشح الدائرة الخامسة خالد عبد الله الحربي، رشحت نفسي لأني حملت امانة من مجاميع الأقليات في الدائرة بتقديم خالص الشكر لسمو امير البلاد على مرسوم الصوت الواحد الذي استبشر به الأقليات خيرا، متوها بالمادة 7 من الدستور والتي نصت على أن العدل والحرية والمساواة من دعائم المجتمع.

واشار الى ان رسالته واضحة وهي العمل على تطبيق المادة 7 من الدستور والتي تشعر بها الاقليات في ظل قانون الانتخاب السابق والذي نعتبره قانونا انحيازيا هضم حق العديد من ابناء الوطن.

ووجه الحربي حديثه الى جيل الشباب لافتا الى ان هناك تقصيرا وفسادا الا ان الفساد لا يتم علاجه بتدمير البلاد، لافتا الى ان هذا هو الخطأ الأكبر بحق الكويت التي ينبغي ان تضعها فوق الجميع، مؤكدا ان الشباب قوة لا يستهان بها الا انه تم استغلال حماسها وحصل ما حصل من احداث نأسف لها، داعيا الشباب الى مراجعة حساباتهم ووضع النظر الى الكويت بعين الاعتبار.

وقال مرشح الدائرة الرابعة د. بدر الدويش، اقدمنا على الترشح تلبية للواجب الوطني خدمة للمجتمع الكويتي الذي ينشد الاستقرار والهدوء، ونعمل على الوصول الى مقاعد البرلمان للقيام بالدور التشريعي والرقابي.

واضاف، نحن نحترم كل الآراء الا اننا نقول لبعض التيارات المقاطعة للانتخابات ان مبرراتكم غير مقنعة ولا منطقية وعليكم مراجعة مواقفكم لما فيه صالح المجتمع محذرا من النتائج السلبية التي ستترتب ما تشهده البلاد من احداث مؤسفة.

من جانبه، قال مرشح الدائرة الثالثة عبدالله يوسف الصالح، انه سيعمل على تطبيق قانون الوحدة الوطنية وكشف الذمة المالية في حال وصوله الى مجلس الامة المقبل، بالاضافة الى ضرورة ايجاد الحلول الجذرية للمشاكل التي تعاني منها في وزارتي التربية والصحة من جميع الجوانب، مشيرا الى ان يوم الانتخاب سيكون يوم «الفزعة» للمواطنين.

الى ذلك اشار مرشح الدائرة الاولى عيسى حجي موسى الى انه تقدم باوراق ترشيحه انطلاقا من المبادئ التي كفلها الدستور، لكي يخدم وطنه، لافتا الى ان الوقت الحالي هو المناسب لجميع المرشحين الذين يريدون تقديم أي خدمات للوطن، حيث انه سيخوض الانتخابات مستقلا.

واعرب موسى عن اسفه للبعض الذين ينادون بمقاطعة الانتخابات، معتقدا انهم يسيرون بالطريق الخطأ، وكان من الأفضل لهم أي يخوضوا هذه الانتخابات طالما انهم يعتقدون بانهم الأفضل.

من جانبه اشار مرشح الدائرة الثالثة سعود السمكة الى ان الكويت تعيش حاليا عرس ديمقراطي تتمثل في انتخابات برلمانية مبكرة دعا اليها صاحب السمو معتبرا ان هذه الانتخابات استثنائية لتعديل اية التصويت، لافتا الى ان الصوت الواحد مطبق في اغلب دول العالم وهو الأفضل ديمقراطيا، موضحا ان سمو الامير ومن خلال اصدار مرسوم تعديل اية التصويت وضع يده على الجرح حيث اتاح الفرصة امام الجميع لممارسة حقهم الانتخابي بالشكل الامثل ديمقراطيا، معربا عن امنيانه أن يكون الاعتراض وفق النظم والمبادئ القانونية.

بدوره، لفت مرشح الدائرة الثانية وليد الوزان الى انه يطالب الشعب الكويتي بالتصويت والانتخاب والمشاركة في العملية الانتخابية، مبينا ان الحراك الشعبي في الكويت يختلف عن الدول الخليجية لانه يصطحب حسن النية، متمنيا من المتظاهرين الا يخرجوا عن الاطار القانوني، مشيرا الى ان المقاطعة هي خسارة للكويت، مبينا ان المادة 71 من الدستور كفلت لسمو الامير حق مراسيم الضرورة واصدارها.

وتابع ان الصوت الواحد سيساهم في ايجاد وجوه جديدة داخل البرلمان، متسائلا لماذا تتم معارضة هذا المرسوم بالتحديد ويريدون ايقافه، معبرا عن تفاؤله الشديد في ايجاد انفراج قريب بالمرحلة المقبلة.

هاشم سيد هاشم

بدر الويزري

بدر الدويش

بدر البيدان

جاسم القلاف

جمال ادريس

وليد الوزان

عيسى موسى

عبدالله صالح

دشتي: سمعاً وطاعة سمو الأمير

فاضل الدبوس

محمود دشتي

دشتي: من يحركون الشارع يحملون أجندات خاصة بعيدة وسمو الأمير يعمل وفق واجبه الدستوري

دعوات البعض لتشكيل حكومة شعبية مرفوضة ونحن لا نرضى بديلا عن الأسرة

البيدان: المشاركة في الانتخابات حق مطلق وأصيل ودستوري لكل مواطن

حكمها انتقد أعضاء يلبون رغبات ناخبيهم رغم تعارضها مع مصالح الأمة

الخلف: «الدستورية» أكدت عدم اختصاصها بنظر الدوائر وأبرزت حق الأمير في التعديل

شدد مرشح الدائرة الرابعة مؤيد الخلف على ان «المحكمة الدستورية ليس من اختصاصها النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية والاصوات المحددة للناخب، وهذا وارد بحكم اصدرته المحكمة نفسها، عندما نظرت في طعن الحكومة في قانون الدوائر الانتخابية الخمس».

واشار الخلف إلى ان «الحكم قيد سلطة المحكمة الدستورية بالنظر في عدالة التوزيع من عدمه، واكد ان المحكمة لاتتدخل في عملية تقسيم الدوائر»، موضحا ان «الامر ترك للتشريع الصادر من سمو الأمير او مجلس الامة».

وقال إن حكم المحكمة الدستورية نفسه ايضا، انتقد الأعضاء الذين يتناولون قانون الانتخاب من غير فهم دستوري، ووصفهم بانهم يلبون رغبات ناخبيهم والتي قد تتعارض مع مصالح الأمة التي يجب على عضو مجلس الأمة ان ينتهجها ويحافظ على مقدراتها ويقوم بواجبه تجاه الأمانة الملقاة على عاتقه.

وافاد الخلف بأن «هذا الحكم يعني من دون لبس حق سمو الأمير في اصدار مرسوم الضرورة في تعديل قانون الانتخاب، ويؤكد ان مرسوم سموه في شأن تقليص اصوات الناخب دستوري ولاتشوبه شائبة»، مبينا ان «الخبراء الدستوريين ابدوا ذلك، وآخرهم الخبير الدستوري الدكتور عادل الطبطبائي، الذي كان يستشهد به معارضو المرسوم، ويروجون رايه في الموضوع، فاتى نافيا ترويجهم، ومؤكدا صحة مرسوم تقليص الاصوات».

واشار إلى ان «من توجه الى المحكمة الادارية حاليا طاعنا في مرسوم تقليص الاصوات مارس حقا قضائيا كفله الدستور، لكن النتيجة هو ان المحكمة لن تنظر في القضية لعدم الاختصاص»، مبينا ان «الدستور اكد ان النظر في مرسوم الضرورة هو لمجلس الامة المقبل، فله ان يثبت هذا المرسوم او يلغيه، وفق ماترى غالبية البرلمان الجديد».

ولفت الخلف إلى ان «سمو الأمير طرح على بعض الأعضاء الرافضين لمرسومه ان تكون المحكمة الدستورية هي الفيصل، رغم تاكد سموه من دستورية مرسومه، واعلن ان المحكمة لو اقرت عدم صحته، فان سموه سيتراجع عنه»، مشددا على ان «سمو الأمير يقدم لهؤلاء الرافضين درسا دستوريا في كيفية احترام السلطات، وصيانة النصوص الدستورية حفظا للاستقرار والأمن، والوصول الى ممارسة ديموقراطية سليمة وراسخة».

وتساءل الخلف: «هل ينظر هؤلاء إلى النصوص الدستورية بعين محايدة وعلمية بعيدا عن الشخصانية والاجندات الخفية والأهداف المئوية التي لاتخدم الكويت واهلها»، مضيفا «لو فعلوا ذلك، حتما سنصل إلى الحكمة والتعقل وبلوغ سلطة تشريعية وحكومة قادرتين على التعاون معا للبناء والتنمية».